

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز: **جـورج عوض سابا هلال الشيايب.**

وكيله **المحامي أحمد الخطيب.**

المميز ضده: **زيد إسماعيل ذياب نصار وكيلا عن نعمان أحمد موسى عويّنة.**

وكيله **المحامي بكر الحديد.**

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٣١٦٣٥/٢٠١٠ تاريخ ٢٠١٢/٧/٨ المتضمن رد
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف (الصادر عن محكمة بداية حقوق غرب عمان فسي
الدعوى رقم ٢٠١٠/٥٢ تاريخ ٢٠١٠/٢/٩ القاضي: (بإخلاء المأجور وتسليمه خالياً
من الشواغل وإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ ١٢٥٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف
ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام)
وتضمنين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ مئة دينار أتعاب محاماة عن هذه
المرحلة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض
القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٠/١/١٩ أقام المدعي زيد إسماعيل ذياب نصار الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ٢٠١٠/٥٢ لدى محكمة بداية حقوق غرب عمان بمواجهة المدعى عليه جورج عوض سابا الشايب للمطالبة بفسخ عقد إيجار أجرته السنوية ٧٥٠٠ دينار ومطالبة بمبلغ ١٢٥٠٠ دينار.

على سند من القول:

١- استأجر المدعى عليه من المدعي عقاراً يقع في ملك وتصرف المدعي على قطعة الأرض رقم ٣٩٧ حوض ١١ الجلهاء من قرية ناعور والواقع على طريق ناعور البحر الميت مقابل محطة السلام بأجرة سنوية مقدارها ٧٥٠٠ دينار.

٢- تخلف المدعى عليه عن دفع أجرة القسط الثاني من السنة العقدية من ٢٠٠٨/٩/١ وحتى ٢٠٠٩/٨/٣١.

٣- بناء على البند السادس من عقد الإيجار وحيث تخلف المدعى عليه من دفع الأقساط المترتبة بزمته عن السنة العقدية الثانية من ٢٠٠٩/٩/١ - ٢٠١٠/٨/٣١ فإنه يترتب عليه كامل بدل الأجرة.

٤- قام المدعي بتوجيه إنذار عدلي للمدعى عليه تحت الرقم ٢٠٠٩/٤٣٩٨ بوساطة كاتب عدل ناعور حيث تبلغ المدعى عليه بالذات.

٥- طالب المدعى عليه مراراً وتكراراً بدفع المبلغ المستحق بزمته أو فسخ عقد الإيجار أو إخلاء المأجور إلا أنه تمنع مما أوجب إقامة هذه الدعوى.

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر وجاهياً بحق المدعي وبمثابة الوجيهي بحق المدعي عليه بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ بإخلاء المأجور موضوع الدعوى وتسليمه للمدعي خالياً من الشواغل وإلزام المدعي عليه بدفع مبلغ ١٢٥٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المدعي عليه فطعن فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ وقيد الاستئناف بالرقم ٢٠١٠/٣١٦٣٥ وبنتيجة المحاكمة قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر وجاهياً بحق المستأنف ضده ووجاهياً اعتبارياً بحق المستأنف تاريخ ٢٠١٢/٧/٨ برد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ مئة دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المستأنف فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨. وبتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١ قررت هذه المحكمة تكليف الطاعن (المميز) بدفع فرق الرسم وبتاريخ ٢٠١٦/٣/١٤ تبلغ وكيل الطاعن قرار دفع فرق الرسم وبتاريخ ٢٠١٦/٣/١٧ ثم دفع فرق الرسم بموجب الوصول رقم ٧٣٥٧٧٣٩.

وقبل البحث بأسباب التمييز:

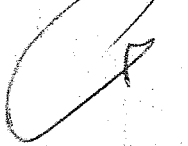
نجد إن القرار المميز محل الطعن التمييزي رقم ٢٠١٠/٣١٦٣٥ صدر وجاهياً اعتبارياً بحق المستأنف الطاعن بتاريخ ٢٠١٢/٧/٨ وتبلغ وكيله خلاصة الحكم الاستئنافي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤ وتقدم المميز بطعنه التمييزي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨

أي خارج المدة القانونية المنصوص عليها في المادتين ١٩١ و ١/١٩٦ من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يتعين رد الطعن التمييزي شكلاً. لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٤٣٧هـ الموافق ١٠/٥/٢٠١٦م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس



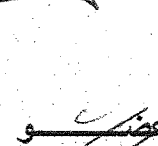
عضو

نائب الرئيس



عضو

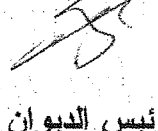
عضو



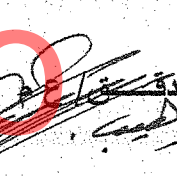
عضو



عضو



رئيس الديوان



lawpedia.jo

قواد

بناءً على الاستعداد المتقدم من العايد بكر الحديد ومهلاً بأحكام المادة ١٦١ من قانون أصول المحاكمات المدنية القود كصحيح الخطأ المادي بقواد الحكم رقم ١٧٤/١٦٠٠ تاريخ ١٠/٥/١٦هـ والتمسك باسم المييد جويث ودد خطأ باسم المييد جويث عوض ساياب هلال الشيباب والصحيح جويث عوض ساياب هلال الشيباب راجواد الصحيح على نسخة الحكم رقم قواد صدر بتاريخ ٢٠/١١/١٦هـ

القاضي المدعي